المحاضرة الثانية عشر: مبادئ النظرية الكينزية

بنى كينز أفكاره على أنقاض المدرسة الكلاسيكية خاصةً بعد عجزها في علاج أزمة الكساد العظيم 1929، حيث قلب كينز الكثير من المنطلقات والآراء والأسس في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تبني طريقة تحليله والدفاع عن مبادئه ونظرياته، أو البناء على طروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية. وتتمثل الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره فيما يلي:

1.12- الطلب الكلي ليس بالضرورة يساوي العرض الكلي:

انتقد كينر قانون ساي الذي نص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له وهو ما نتج عنه أزمة الكساد، فكينر يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك حتما هناك انتاج، وهو ما جعله يدعوا لتحقيق الطلب الفعال (الطلب الفعال = الطلب الكلي). كما أن كينز رفض فكرة المساواة بين الطلب والعرض الكليين عند التشغيل التام، أي أن النظام الرأسمالي لا يحوي على آلية قادرة على ضمان التوظيف الكامل المصحوب باستقرار الأسعار، ويرى كينز أن الاقتصاد يكون وفق ثلاثة إمكانيات:

- ✓ **التوازن الناقص:** هو التوازن الذي يتحقق عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل التام أي أن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج، كما أن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية وليست اختيارية، وتعد هذه الوضعية الحالة الطبيعية للاقتصاد عند كينر.
- ✓ **التوازن المثالي:** هو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل عند التشغيل التام وهي الوضعية الكلاسيكية، أما بالنسبة الى كينز هي حالة خاصة ومؤقتة.
- ✓ **التوازن الزائد:** يقع عند مستوى يفوق مستوى التشغيل التام، حيث يكون الإنتاج الحقيقي لا يكفي لسد الطلب المتزايد، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار لامتصاص الطلب الزائد وتُعد هذه الحالة حالة مؤقتة.

2.12- عدم الربط خطط الادخار بخطط الاستثمار:

رفض كينز قانون ساي وشكك في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق المساواة بين خطط القطاع العائلي (الادخار) وخطط قطاع الإنتاج (الاستثمار)، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون أن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة الاستثمار عن طريق سعر الفائدة، فان كينر يرى أن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل، وهو ما يؤدي الى انخفاض الناتج والدخل الوطني، فنظرة كينز لهذه العلاقة ظهرت في المعادلات:

الدخل= الاستهلاك + الاستثمار $Y = C + I$

الدخل= الاستهلاك + الادخار $Y = C + S$

من المعادلتين نجد أن: (الادخار) S = (الاستثمار) I

اذن كينز لم يأت بجديد مقارنة بالكلاسيك، حيث كان الاختلاف بينهما في الأسباب دون النتائج، إلا أن ما أضافه كينز في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية الكلاسيكية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما كينز توصل إلى عكس ذلك، فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائياً إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار. كما أن ارتفاع الدخل لا يتم انفاقه بكامله على السلع سواءً الاستهلاكية أو الرأسمالية، فالنقود التي تدخل أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز وبالتالي ليس صحيحاً التساوي بين الادخار والاستثمار.

3.12– حيادية النقود:

حسب الكلاسيك تعد النقود حيادية على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي تم الفصل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي، في حين يعد كينز النقود عنصر غير حيادي، بحيث تغيرها يؤثر على معدلات الفائدة ومستويات الاستثمار، الإنتاج، العمالة الدخل، فكينز لم يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني (الحقيقي).

4.12– تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

يرى كيتر أن الاقتصاد لا ينظم نفسه تلقائياً، وأن تدخل الحكومة أصبح ضروري لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح عن طريق أدوات تعرف بأدوات السياسة المالية المتمثلة في الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات.

5.15– رفض فكرة الرشادة الاقتصادية:

ينطلق الكلاسيك في تحليلهم بعلم الأفراد والمؤسسات التام للأسعار والأجور في مختلف الأسواق، لكن يرى كينز أن الأسعار والأجور ليست معلومة والأفراد والمؤسسات ليسوا على دراية كافية بها، وبالتالي تكون تصرفاته ليست بنفس الدقة والدرجة التي كانت تفرضها النظرية الكلاسيكية (الرشادة).

6.12– ارتفاع الأسعار بالنسبة الى كينز لا يصيب جميع السلع بنفس الدرجة ونفس الوقت كما كانت يذهب اليه الكلاسيك:

قسم كينز السلع الى سلع استهلاكية وأخرى رأسمالية، حيث إذا ارتفعت الأسعار فتصيب أولا السلع الاستهلاكية أولاً مما يساهم في تحقيق أرباح إضافية للمنتجين، مما يدفع التجار الى طلب المزيد من السلع الرأسمالية بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح، ومنه ترتفع أسعارها في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية.

7.12- رفض فكرة مرونة الأسعار والأجور:

رفض كيتر وجود مرونة الأسعار والأجور في ظل وجود النقابات العمالية ومؤسسات كبيرة تتمتع بسلطة احتكارية وكلاهما لديه تحفظات ومقاومة شديدة ضد تخفيضات الأسعار والأجور.

8.12- الطلب الفعال:

إهتم كينز بفكرة الطلب الفعال في تفسير أسباب عدم التوازن الذي وقع للنظام الرأسمالي في أزمة الكساد العظيم، وما نتج عنه من انخفاض الأسعار وانتشار البطالة، فهو يرى أن حجم الدخل والتشغيل يتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال الذي قسمه كينز الى أربع مركبات، ركز فيها على الانفاق الاستهلاكي (75% من الطلب الفعال) والانفاق الاستهلاكي (12.5% من الطلب الفعال). كما هو موضح في الشكل التالي:

النموذج الكينزي المبسط